

الكضايف

نشرة تصدرها لجنة النضال من مع العقليين
السياسيين ومناهضة القمع في المغرب

المحاكمات الصورية في المغرب

تجني في الوقت الراهن بالمغرب سلسلة من المحاكمات الصورية ابتدأت احداها بالمحكمة العسكرية بالقنيطرة في ٢٥ يونيو (جوان) ١٩٧٣ لمحاكمة ١٥٧ شخصا بتهمة المس بأمن الدولة ، وحمل السلاح ، ومحاولة تغيير النظام بالقوة ، والمحاكمة الثانية ستبدأ بالدار البيضاء في ٣١ يوليوز الجاري لمحاكمة معتقلي الدار البيضاء الذين يوجدون رهسنا الاعتقال منذ فبراير من السنة الماضية ، مضافا اليهم مسوؤوالاتحاد الوطني لطلبة المغرب والتهمة الموجهة اليهم هي المس بأمن الدولة وحيازة أسلحة وصنع متفجرات ، كما يوجد بالسجن المدني بالدار البيضاء كذلك منذ بداية هذه السنة ٣٦ معتقلا ينتظرون بدورهم المحاكمة وهناك محاكمة رابعة ينتظر أن تجني في مراكش في أكتوبر القادم لمحاكمة ٣٣ ماضلا تقديما بتهمة توزيع منشور تحريض على الاضراب واعادة تأسيس حزب محظور ، والقائمة ما تزال مفتوحة . فماذا تعني هذه المحاكمات ؟ الحقيقة أن هذه المحاكمات والاحكام القاسية التي ستصدر عنها ليست الا خاتمة المطاف في آلة القمع الجهنمية التي تحصد المناضلين وتدرسهم وتطحنهم قبل أن تقدّمهم للمحاكمات بتهمة جاهزة وبأحكام جاهزة أيضا ومعدة سلفا . وهكذا ، قبل التطرق للمحاكمات يجب الحديث اولا عما قبل المحاكمات — قبل المحاكمات هناك الاغتصابات التي يقوم بها رجال الفرق الخاصة التابعين مباشرة للقصر ، حيث يساق المختطفون محصوي العيون الى الفيلات الخاصة بالتعذيب والمجهزة بأحدث الاجهزة ، والتي يشرف عليها رجال المخابرات الامبريالية ، ويمارس التعذيب على الطريقتين المبريئة والبرازيلية طيلة اسابيع وشهور أحيانا ، وقد مات عدد من المناضلين تحت التعذيب ، أما الآخرون فانهم يخرجون بعاهات وأمرض تلازمهم مدى الحياة . في فيلات الجحيم هذه يحبك البوليس خيوط الموارات لتصفية خيرة أبناء الشعب المغربي ، بتلفيق مختلف التهم ضدّهم ، وفي هذه الفيلات أيضا يضع اللمسات الاخيرة لمسرحيات موضوعها المس بأمن الدولة وحمل السلاح . . . الخ ، ويختار لها الابطال موزعا الادوار على المناضلين المعتقلين ليقدّم المسرحية للجمهور في الداخل والخارج بعد أن يطبق عليها آخر مبتكرات فن التلفيق والتزوير ، فهل تنجح مسرحيات الحكم هذه ؟ الواقع انه اذا استطاع البوليس ان ينجح بواسطة التعذيب في التأثير على بعض ضعاف النفوس من المناضلين ، فان معظم المناضلين في كل للمحاكمات السابقة والحالية يقلبون هذه الخطط رأسا على عقب ، ويحولون في كل مرة محاكماتهم الى محاكمة للنظام نفسه ، ووعيا من الحكم هذه المرة بخطورة هذه المحاكمات ودورها

في عزله وفضحه ، فقد رتب الامور بحيث تمر المحاكمات في أسوأ الظروف وأصعبها بالنسبة للمناضلين المعتقلين ، وهكذا ظهرت في محاكمة القنيطرة نية الحكم واضحة في عدم السماح للمتهمين بأدنى الحقوق التي تخولها قوانينه نفسها ، وذلك بقيامه بعدد من التحايلات والاعراض التعسفية الهدف منها تقليل الفرص أمام المتهمين للدفاع عن أنفسهم بشكل مرض وقد تجلى ذلك في =

(١) - عدم السماح للمحامين بالاطلاع على الملف الكامل للقضية واكتفاء كل محام بالاطلاع على ملف موكله فقط وفي ظرف قصير للغاية لا يكفي مطلقا لدراسة كل أجزاء الملف .

(٢) - منع الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد من المرافعة والتحايل على ذلك بدعوى حاجة المحكمة اليه كشاهد .

(٣) - قيام رجال الدرك بتفتيش حقائب المحامين عند مدخل قاعة المحكمة .

(٤) - منع محامين جزائريين من حضور جلسات المحكمة ولو بصفتهم ملاحظين ، وفي هذا خرق للمعاهدة القضائية الموجودة بين المغرب والجزائر .

(٥) - طرد الاستاذ - فرنير سارستيدت - رئيس غرفة بالمجلس الاعلى للقضاء في المانيا الفيدرالية والذي عينته لجنة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين ملاحظا بالمحكمة ، ثم طرده من المغرب بعد أن رفض التسوؤ ولون السماح له بحضور جلسات المحكمة . الى غير ذلك من الخروق القانونية السافرة بما فيها عدم صلاحية المحكمة العسكرية نفسها وعدم توفر كل من رئيس المحكمة ووكيل النيابة على الشروط التي تؤولهما للاطلاع بمأمراتهما في هذه المحكمة .

أما سير المحاكمة نفسه فقد كشف عن بعض الحقائق التالية =

(أ) - حسب قرار الاحالة فان عدد المتهمين الحاضرين (١٥٧) في حين لا يوجد بداخل قاعة المحكمة سوى (١٥٦) فما سبب غياب أحد المتهمين ؟ وأغلب الظن أن حالته الصحية خطيرة من جراء التعذيب . (١)

(ب) - يعاد الى الازهان أن عدد المعتقلين منذ شهر مارس الماضي كان قد فاق (٢٠٠٠) شخص بين معتقل وموقوف في حين لم يقدم منهم للمحاكمة الا (١٥٧) فأين هم باقي المواطنين الذين لم يطلق سراحهم ، ولم يقدموا للمحاكمة ، ولماذا يحتفظ بهم - البوليس في الزنازن المظلمة ؟ .

(ج) - هناك تخوفات من أن يكون البعض منهم قد لقي مصرعه على يد الجلازين الاتمين بل لقد صرح أحد المتهمين أمام المحكمة بأنه رأى لدى البوليس جثة عبد الله النمني ، وهو المقاوم المعروف المرابط ابن ابراهيم التنزيتي .

(د) - ان آثار التعذيب ما تزال ماثلة عند كثير من المعتقلين ، وما تزال الجروح التي أحدثتها التعذيب في أجسامهم لم تلتئم بعد ، وقد صرح أحد المتهمين وهو عمر الخطابي بأن كل كلمة في محضر الشرطة كانت تنتزع بقطعة من لحمه ودمه ، كما روى عمر بن جلون انه مات ثلاث مرات ، وصرح عمر د هكون أمام المحكمة أنه رأى الكولونيل الدلمي نفسه يمزق شعر لحيته ويغطي السجائر في جسده ، رأى أحد الفلاحين من ناحية خنيفرة بأنهم علقوا زوجته عارية أمامه ليسترى بها بيريد البوليس ، الى آخر صور التعذيب البشعة الاخرى .

(١) = كشفت اذاعة الحكم العميل في المغرب عن أن المحكمة لم تتمكن من استنتاج اثنين من المتهمين لوجودهما في المستشفى قصد العلاج ، وشهد شاهد من أهلها !

هم - أصر كل مسؤولي اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أنهم انما يحاكمون في الحقيقة من أجل أفكارهم السياسية ، وليس من أجل شيء آخر ، وكشفوا عن نية الحكم في تصفية الحزب وضربه .

(و) - ان بعض المتهمين الذين اعترفوا بما نسب اليهم حول حوادث ٣ مارس أكدوا على محاربتهم للامبريالية والصهيونية المتغلغلة في كل مرافق البلاد ، وعلى تحرير الاراض المغربية المحتلة من طرف اسبانيا .

أما بخصوص محاكمة الدار البيضاء فانها ينتظر أن تجرى في الاخرى في ظروف صعبة جدا ، والجدير بالملاحظة هو أن المتهمين سيواجهون هيئة المحكمة القمعية في غيبة عن محاميهم الرئيسيين لان هؤلاء الأخرين يحاكمون هم بدورهم في محاكمة القنيطرة العسكرية ، ومنهم الاساتذة محمد كرم ، عمر بن جلون - احمد بلقاضي - محمد الحلبي - عبد العزيز بناني وهكذا سيخوضون المعركة وحيدين تقريبا وهم مضمونون على خوضها ، كما أنهم مصرون على محاكمة النظام ، وعلى التشبث بأفكارهم وهوياتهم كما ركسيين لينينيين يناضلون من أجل اقامة جمهورية العمال والفلاحين ، وقد تعرضوا خلال سنة ونصف لشتى المظالم وكل أنواع العسف والقهر والحرمان ، ولم يتراجعوا بل شنوا على مستوى السجن نضالا شاقا باضرابهم عن الطعام لمدة (٣١) يوما نقلوا كلهم على اشرها الى المستشفى ، وقد ترددت أصدا هذا النضال خارج جدران السجن ، وتجاوب معهم الجماهير ، وقد مت كل أشكال الدعم الطموسة لهم كما أعربت قوى كثيرة في الخارج عن مساندتها وتأييدها لهم في نضالهم ذلك .

أما محاكمة الـ ٣٦ مناضلا المعتقلين بالسجن المدني بالدار البيضاء وجلهم من الاساتذة والتلاميذ والطلبة ، فانه لم يعلن عن موعد محاكمتهم ولا يصرف بالطبقتهم التي ستوجه لهم ، عدا المس بأمن الدولة التي هي تحصيل حاصل ، وحسبما يشاع فان البوليس كان قد جمد البحث في قضيتهم وذلك في انتظار ما تنفرد التحقيق وايجاد الشيوط الرابطة بين "مجموعاتهم" المختلفة والتي تنتمي الى خمس أو ست مدن مغربية هي = الدار البيضاء ، مراكش ، الخميسات ، تازة ، فاس وربما يحاول البوليس أن يلصق ببعضهم "تهمة" تأسيس أو الانتماء للنقابة الوطنية للتلاميذ .

أما محاكمة الـ ٣٣ مناضلا في مراكش فترجع "قضيتهم" الى ما قبل محاكمة مراكش الكبرى وترتبط قضيتهم بالاضرابات التي عرفت مدارس الثاني في مراكش في سنة ١٩٦١ وبلاضراب الشهير لحطال مناجم قطارة قرب مراكش في نفس السنة .

هذه هي المحاكمات التي تجري أو التي ستجري ، والتي يحاول الحكم من خلالها اضافة الطابع الشرعي والقانوني على تصفية وابادة المناضلين المخلصين الذين تنحصر جرميتهم في كونهم يتبنون بصراحة وصدق مطامح وتطلعات جماهير الشعب المغربي في الحرية والديموقراطية والاشتراكية ، وفي كونهم يتشبثون بمبادئهم ولا يحيدون عنها ، وفي كونهم اختاروا طريق النضال بجانب الجماهير بدل طريق المساومة والتصالح مع النظام .

ويظن النظام البوليسي القمعي انه بالاختطافات والتعذيب والتنكيل والمحاكمات الصورية وبالاعدادات والاعتقالات يستطيع ان يوقف النضال أو يحول دون حدوث الهزات والانفجارات

التي تهدد بنسف نظامه من أساسه ، وما يدي أن جدلية القمع والنضال هي مقولة صحيحة وثابتة في المغرب كما في غيره من البلدان التي تحكمها أنظمة اتوقراطية رجعية متحفنة وتباع فيهما البلاد والشعب بالمزايدات الحلنية بين أقطاب الامبريالية مصاصي دماء الشعوب .

وليسأل الجهاز البوليسي القمعي نفسه وليراجع ذاكرته كم أجرى من المحاكمات ، وكم نفذ من الاعدامات ، والاختطافات ، والاعتقالات التي باشرها وبيأشرها في صفوف أبناء الشعب المغربي منذ الاستقلال المزيف حتى الآن ، فهل أوقف كل ذلك مسيرة الشعب المغربي الغضالية ؟ ليراجع ملفاته نفسها وليستخلص الدروس — اذا شاء — من تجربته الخاصة في هذا الميدان وهي تجربة غنية جدا ، وحافلة بالدماء والجماجم ، والجرائم المنكرة =

— الانتقام من الفلاحين في الريف سنة (١٩٥٨) وابادة قراهم وسوقهم كالا بقرار الى حيث يقضون بقية عمرهم في الاقباء المظلمة ، وتشريد الآلاف منهم .

— سلسلة التصفيات والاعدامات بمحاكمة أحيانا (محاكمة واعدام بن حمو الفاخي ، وعبد الله ازنك سنة ١٩٦١ في الدار البيضاء ، وعبد الرحيم ولحسن السيكلين في نفس السنة بالرباط) وبدون محاكمة في أغلب الاحيان ابتداء من سنة ١٩٥٩ والتي ذهب ضحيتها مئات المناضلين في غمرة كفاحهم لاعطاء الاستقلال الشكلي الممنوح محتوى شعبيا ديموقراطيا ، وفي غمرة اندفاع القصر لتصفية العناصر الواعية في المقاومة وجيش التحرير لتمرير مخططات اعادة الاعتبار للخونة ، وتمكين الاستعمار الجديد من خيرات البلاد ، وازلال الشعب

— اختطاف وتعذيب مئات من المناضلين التقدميين سنة ١٩٦٣ ومحاكمة الرباط المشهورة

في ١٩٦٤ .

— والمجازر الرهيبة التي ارتكبها الجهاز القمعي في شوارع الدار البيضاء المنتفضة في مارس ١٩٦٥ والتي ذهب ضحيتها آلاف الابرياء من اطفال وشيوخ ونساء ، ثم القمع الدموي لانتفاضة الفلاحين في اولاد خليفة وسطوات سنة ١٩٧٠ واختطاف عشرات المناضلين وتعذيبهم طوال شهور كاملة من نفس السنة وتعذيبهم لمحاكمة مراكش الكبرى في صيف ١٩٧١ ، ومحاكمة أكثر من (١٠٠٠) من العسكريين المتهمين في محاولة الصخيرات بعد اعدام كبار الضباط امام الملاء وبدون محاكمة في السنة نفسها ، ومحاكمة القنيطرة الثانية في سنة ١٩٧٢ واعدام (١١) ضابطا ومحاكمات الطلاب والتلاميذ والعمال التي لا تحصى في جميع المدن المغربية على امتداد الثلاث سنوات الماضية وارسال الطرود المطفومة لاغتيال المناضلين التقدميين والوطنيين وصولا الى المحاكمات الجارية والمقبلة .

١٧ سنة من الاستقلال الشكلي لم يتوقف الجهاز القمعي البوليسي لحظة واحدة من قمع المناضلين الدليعيين وضرب الحركة الجماهيرية التي تخلق من صلبها يوميا مناضلين جدرا يأخذون مكان الذين حصدتهم آلة القمع والارهاب ، دون أن يتمكن ذلك من ايقاف نضال الجماهير المغربية أو اسكات صوتها بل لايزيد القمع الا تصلبا وتجذرا كما أن الحكم لايزداد الا افتضاحا وعزلة في الداخل وفي الخارج رغم محاولاته اليائسة للخروج من الازمة والتظاهر بالقوة والصلابة والتماسك من خلال استعراض العضلات القمعية أمام الجماهير والاستئساد على الحركة التقدمية والثورية لاخفاء عجزه الحقيقي في حل المشاكل المزمنة اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وانا كان المناغولون الذين يقفون اليوم أمام المحكمة العسكرية بالقيطرة أو الذين ستبدأ محاكمتهم في الدار البيضاء قريباً يقفون بكل شجاعة وجسارة متحدين النظام ومحاكمه وأحكامه ويصرخون بأعلى صوتهم في : = جلاد يهيم قائلين =

لا لسياسة الارهاب ، لا للقمع والتعذيب .

لا لتسلط الاوتوقراطية ونظامها البوليسي وديكتاتوريتها على مجموع الجماهير الشعبية المغربية الكادحة ، ولا لتغلغل الصهيونية في كل مرافق البلاد ، ولا لسيطرة الامبريالية وعملائها على مقدرات شعبنا وخيرات بلادنا ، ولا لسياسة التجهيل والتحتيم

فاننا نوجه نداء الى كافة القوى الديمقراطية والثورية للتضامن مع المعتقلين السياسيين في المغرب والمطالبة باطلاق سراحهم ،
والى دعم نضال الشعب المغربي من اجل مطالبه في الحرية والديموقراطية
والاشتراكية والذي لا يتجزأ عن نضال الشعوب العربية
وكل الشعوب المكافحة في العالم اجمع من اجل اقامة مجتمع خال
من استغلال الانسان للانسان .

القمع كوسيلة لحل المشاكل

أصبح القمع المنهجي المعمم ، الشكل الرئيسي لعلاقة النظام مع المواطنين ، والاسلوب المفضل لمواجهة المشاكل المطروحة ، وظاهرة - سيم القمع ، كسياسة طبيعية وعادية من طرف جهاز الدولة ، لها أصول تاريخية تعود الى الطريقة التي أنشأ بها المخزن . لقد كان الدور الموكل باستمرار لاجهزة الدولة ، هو القمع المنظم والدائم .

بيد أن هذا القمع اتخذ في عهد الاستقلال ، وخاصة منذ السدوات الاخيرة طابعا خاصا ، ان تحول اجهزة السلطة ، من شرطة ودرك وجيش الى اداة مهمتها الاولى ومبرر وجودها التنكيل بالمواطنين حدث عادي يتمشى مع طبيعة الدولة الباقية ، ولكنه بالاضافة الى ذلك يتخذ أبعادا ودلالات تمبر عن التناقض الحاد بين الطبقات الاجتماعية .

ومن الضروري لفهم الطابع القمعي للدولة الوطنية المغربية ، ان نذكر بطبيعة وصيرورة الحلف الوطني الذي قاد البلاد الى الاستقلال السياسي الشكلي . لقد كانت الحركة الوطنية المغربية في مراحل الكفاح ضد الاستعمار المباشر ومن أجل استرجاع السيادة الوطنية مؤلفة من تحالف طبقي عريض ضم في صفوفه كل الطبقات الاجتماعية ابتداء من الاقطاع المسمى البروليتاريا ، مرورا بالطبقات البورجوازية الكسبرى والمتوسطة والصغرى .

وكان برنامج هذه الحركة ينحصر في المطالبة بالاستقلال والدستور ، الا أن هذا التحالف كان قائما في الاصل على أساس سوء تفاهم عميق ، هو الذي أدّى في السنوات اللاحقة الى انقراضه وموته .

في السنوات الاولى للاستقلال ، ساد البلاد جو من التفاهم الوطني المزيف ، تمكن في ظله الجناح الاقطاعي البورجواني من ترجيح كفته في نطاق الصراع الضمني الدائر حول استلام السلطة . في هذه المرحلة ، برز الى الوجود حلف طبقي جديد ، ضمن التحالف الواسع ضم في صفوفه التجمع البورجواني الاقطاعي . وقد استغل هذا الحلف فترة التآلف الوطني لتثبيت مواقفه داخل اجهزة الدولة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية . خلال تلك المرحلة انحصر القمع في نطاق تصفيات محدودة وتصفيات حسابات ، وأبعاد للعناصر التي تهدد هذا الفريق أو ذاك من فرقاء الكتل القيادية ، وانتهجت ازاء الطبقة الحاكمة سياسة أبوية كان أبرز مظاهرها حضور محمد الخامس وولي العهد لاحتفالات أعياد الشغل . أما الفلاحون وخاصة الفلاحون

الفقراء والفقراء والمتوسلون ، فلم يكونوا وادين في الحساب على الرغم من أنهم يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان .

حتى في هذه الفترة ، التي يمكن التأريخ لنهايتها بعام ١٩٥٨ ، بدأ التمايز بين الجناح الاقطاعي والجناح البورجواني في الظهور . فقد كان جليا منذ ذلك التاريخ المبكر ، ان التكتل الاقطاعي المكتف حول العرش ، يريد أن يوفر لنفسه الوسائل الضرورية للانفراد بالسلطة ، ولقد تميزت سياسة تلك المرحلة الاولى بالمحاولات المتعددة الرامية الى ضرب القوى السياسية والاجتماعية بعضها ببعض ، والى تلك الفترة تعود سياسة التفريق والتقسيم المعروفة .

لقد بدأ الجناح الاقطاعي أولا بضرب أجنحة حزب الحركة الوطنية البورجوازية بعضها ببعض = ضرب بالمقاومة حزب الاستقلال ، وضرب يمين الحزب بيساره ، ثم لجأ الى ورقة النزعات المنصرية والجهوية ، لضرب الحزب ككل واضعاف نفوذه الوطني . وفي مرحلة لاحقة ، اتخذت سياسة الجناح الاقطاعي شكل اعتماد مطلق على الجيش والشرطة ضد المدنيين .

يمكن اعتبار وفاة محمد الخامس نقطة تحول حاسم في صيرورة الحلف الوطني المطبقى لقد تميز صعود الحسن الثاني على العرش بتصفية الحلف الوطني القديم ، وباستفراد الاقطاع الجديد بالسلطة ، كذلك تميز العهد الحسنى بمحاولة جادة لانشاء قاعدة اجتماعية جديدة مخزنية للنظام السياسي ، جعلته يدخل في تناقض مع البورجوازية التقليدية ، والبورجوازية الصغرى والطبقة الحاملة ، وصغار الفلاحين . اتسمت مساعي القصر في هذا الميدان ، بمبحث الاقطاع

التقليدي ، وباعطاء امتيازات واسعة لكبار الضباط وكبار الموظفين والخدام ، والمقربين . كما ان القصر نفسه في عهد الحسن الثاني دخل في صميم الدورة الاقتصادية المصرية ، اذ أصبح الملك ، هو أكبر ملاك عقاري في البلاد ، ومد نشاطه الاقتصادي الى مرافق الصداعات والمصارف والتجارة والمضاربات ، وأصبح عدد من افراد الاسرة المالكة يشاركون كأعضاء من البورجوازية

الكومبرادورية ، بمصور مختلفة في النهب المنهجي للثروة الوطنية ، ويبدو واضحا من مراجعة التصريحات والمواقف الحسنية ومن دراسة سريعة للمكان الجديد الذي أصبحت تحتله الاسرة المالكة في الدورة الاقتصادية ، ان القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي كانت في اريقها الى التحول من الاقطاع التقليدي ، الى طبقة جديدة نصف اقطاعية ونصف بورجوازية ، ويتجلى الطابع الانتقالي هذا بالخصوص ، على صعيد الملكية الزراعية في سياسة السدود والاستملاك الواسع

للإراني المستعمدة من المستعمرين ، وباختصار في طموح طبقة اجتماعية ذات أصول اقطاعية ريفية متخلفة على رأسها الحسن الثاني الى احتلال المكانة القديمة التي كانت تحتلها الرأسمالية الاستعمارية . ويتجلى هذا الطابع الانتقالي ايضا فيما يردده الحسن الثاني مرارا حينما يتكلم عن المسألة الزراعية ، ان يقول انه لا يريد افقار الاغنياء وانما يريد اغناء الفقراء . أي أنه يريد تحديدا انشاء طبقة جديدة تكون مدينة له بوجودها الاقتصادي والسياسي .

ان هذا التوجه ، نحو مخزنة القاعدة الاجتماعية للنظام ، هو المسؤول عن وجود البورجوازية التقليدية في المعارضة . لقد كانت هذه الطبقة تطمح تحت ستار محاربة الرأسمالية الأجنبية الى الاستيلاء على المصالح الاقتصادية للرأسمالية الأوروبية في المغرب ، وقد اصبحت بخبيات أمل متوالية نتيجة الجشع المتزايد الذي أبداه القصر وأنصاره خلال تطبيق المشاريع المختلفة وظلت البورجوازية الصغيرة منذ مدة من وضعيتها لان شقيقتها الكبرى " البورجوازية الوطنية " سلبت من حقوق ومكاسب كانت ترى أنها أولى بها من غيرها ، وكان يمكن لو أتيح لها منالها أن تساعد البورجوازية الصغيرة على الخروج من مأزقها النفسي والاقتصادي . أما الطبقة العاملة وهي النقيض الآخر في التركيبة الاجتماعية المغربية ، فان انعدام توفر وضوح كامل تبين مطالبها اليومية وهي مسبرر وجود تنظيمها النقابي ومهامها السياسية كطليعة للطبقات الاجتماعية المسحوقة ضحعا من أن تتمادي حتى الآن لقيادة المجتمع ، كما أن متداعيات المرحلة الاولى من حياة الحلف الوطني الذي كانت شريكته فيه ابان المعركة المناهضة للاستعمار ، ظلت تحول بينها وبين الرؤية الطباقية الواضحة والمتميزة ، وتمنعها من ادراك لعبة المد واليطبق .

يبقى هذا التحليل التصوري صائبا حتى انتفاضة مارس ١٩٦٥ ، ومع تلك الانتفاضة يبدأ تاريخ جديد في حياة المغرب يتسم بوجود قطيعة عميقة بين الشعب والنظام الملكي وسوف نلاحظ ان القمع الذي اتخذ حتى ذلك الحين طابعا انتقائيا وديموقراطيا اذا جاز التعبير بدأ يتجه وجهة جديدة ، فحتى ربيع ١٩٦٥ ، كان النظام الملكي يحاول ان يلعب لعبة الوحدة الوطنية عن طريق اثارة مشاكل الحدود مع الجزائر ، والمطالبة بموريطانيا والصحراء ، وهلم من قبيل الصدفة انه منذ تلك السنة بلغ في مراجعة هذا الخط ، وشرع في الاتصالات التي توجت بالاعتراف بالحدود ، وبالاعتراف بموريطانيا ، من أجل التفرغ ، (تفرغ جهاز القمع) لمواجهة الاخطار الداخلية ، لكن في نفس اللحظة بدأ الشك في قدرة النظام على الاستمرار وأهليته لترويض التناقضات الاجتماعية يتسرب الى نفوس

الرموز الكبرى للجهاز القومي نفسه .
بدأ القمع منذ ذلك التاريخ يتخذ مسارا جديدا فبعد أن كان جزء من سياسة عامة
ترمى الى تهدئة الجبهة الاجتماعية أصبح هو السياسة الوحيدة المطبقة ، ومع اشتداد
وتعميق التناقض بين الطبقة الحاكمة والشعب من جهة ، ومع ازدياد الشكوك داخل النظام
نفسه حول قدرته على البقاء كان القمع يتجلى يوما بعد يوم باعتباره الوسيلة الوحيدة المتبقية
في جعبة الاقطاع بفضل سيطرته ومشيتته على مجتمع متأزم ينتشر التذمر بين جميع طبقاته
وكانت الاعدامات التي تمت عام ١٩٦٤ ، والتقتيل الجماعي لسكان الدار البيضاء ، واختطاف
المهدي بن بركة وتصفيته عام ١٩٦٥ ، تعبيرا عن التحول الجذري ، ولما كان من المستحيل
الفصل بين مراحل التاريخ بأسوار صينية ، فاننا نمثر في المرحلة اللاحقة لانفاضة مارس
١٩٦٥ على بقايا من ملامح السياسة القديمة (سياسة القمع والمفاوضات) تمثلت في اللقاءات
التي تمت بين مندوبي القصر وممثلي الاحزاب المختلفة ، وكان النقاش اثنائها يدور حول امكانية
اشتراك الهيئات السياسية في حكومة ائتلاف وطني ، ونستطيع أن نقول أن سياسة القصر
فيما بعد مارس ١٩٦٥ اتسمت بتناوب القمع والمفاوضات ، وان القمع كان في حالة تصاعد مستمر .

تم ينفجر النظام من الداخل . . . وتكون محاولة الانقلاب الاولى في الصخيرات (١٠ يوليو ١٩٧١) ، التي تحاول فيها مجموعة من الضباط الاطاحة بالنظام الملكي تحت ستار
معاربة الفساد والرشوة ، وتكون تلك أول هزة للنظام في القمة والقاعدة من الداخل ويواجهها
بالقمع وبالتصفية الجسدية المعروفة ، ويبدأ مسلسل المفاوضات والانتخابات المزيفة ، ولا تمر
سنة حتى تحدث الهزة الثانية الجديدة في القنيطرة ، ويجابهها الحكم الملكي بنفس الاسلوب
. . قمع واعدام ، وتنكيل في وسط الجيش ، ومفاوضات ووعد مع الممارسة السياسية التقليدية .
وأخيرا تجيء حوادث مارس ١٩٧٣ ، فيواجهها النظام بالقمع فقط ، لا غير ، ويزداد النظام
الملكي عزلة وتزداد قاعدته الاجتماعية تقلصا ، ويزداد قمعه شراسة .

في هذه الاثناء أي من سنة ١٩٦٥ وهي بداية الانعطاف في مسيرة النضال القمعية
الى سنة ١٩٧٣ ، التي أصبح فيها القمع الممارسة الوحيدة للنظام ، والاسلوب الوحيد لمواجهة
المشاكل . حدثت تحولات جذرية في اوضاع القوى الاجتماعية ، والسياسية ، فمن جهة تميزت
السنوات الماضية ، وخاصة بداية السبعينات بكثافة عمق الصراع الطبقي ، وبشدد الهممة
الكفاحية للبروليتاريا في المدن والبوادي ، ومن جهة ثانية تجذرت المواقف السياسية للاحزاب

البرجوازية ، والبرجوازية الصغيرة بعد أن خاب أمل قياداتها السياسية في إمكانية التفاهم مع النظام ، وإصلاحه من الداخل . كذلك نشأ في نفس الوقت ثياريسي جديد من صفوف التكوينات الحزبية القديمة وأصبح يطرح المشكلة من زاوية مختلفة .

قد لا تكون هذه التحولات كلها أدت حتى الآن إلى بلورة استراتيجية صحيحة لحل معضلة الثورة في المغرب ، ولكن الذي لا جدال فيه هو أنها زادت من عزلة النظام وعزت طبيعته الطبقية وارتباطاته الاستعمارية ودفعته إلى الاعتماد على القمع ، والقمع فقط لتسوية المشاكل وحل التناقضات الاجتماعية الحادة والمتزايدة .

الرأى العام يسد يسن النظام الملكي فسي السمفسر ب =====

فى استطاعة الحسن الثانى أن يفتخر، فقد اعطى لنظامه شهرة تجاوزت حدود المغرب . فاسم النظام الملكي فى المغرب، بقيادة الحسن الثانى ، لا يكاد يختفى من اعمدة الصحف العالمية ، لما يرتكبه من مظالم و جرائم فى حق الشعب المغربي الذى يسمح ابنائه المخلصون اليوم على أن قساوة وشراسة زبانية الاستعمار الفرنسى تعتبران لاشئ أمام وحشية زبانية نظام الحسن الثانى . وهذا من النظام الملكي فى المغرب واحدا من الانظمة القليلة فى العالم - مثل نظام شاه ايران والزمريتين العسكريتين فى اليونان والبرازيل - التى حصل حولها اجماع الرأى العام العالمى بأنها أنظمة متعفنة فاسدة هدفها منع تطور شعوب هذه البلدان بمختلف الوسائل بما فيها أساليب دكتاتوريات القرون الوسطى .

عندما اعتلى الحسن الثانى العرش عقب وفاة ابيه فى ظروف غامضة ، اعترى العناصر الواعية والتقدمية فى المغرب ، شعور الخوف والقلق على مصير الحريات الاساسية للمواطنين المغربي ، وسرعان ما انتقل هذا الشعور الى الرأى العام العالمى ايضا ، خاصة بعد ان بدأ بابعاد العناصر الوطنية من الحكم ، هذه العناصر التى كافحت من اجل استقلال المغرب وعودة العائلة الملكية الحالية الى الحكم ، واحاطة نفسه بزعماء الخيانة الذين تعاونوا مع الاستعمار الفرنسى ضد الشعب المغربى .

وقد بدأت هذه التخوفات تبدد تبريرها سنة 1963 فى حملة القمح الرهيبة التى شملت مئات من أعضاء الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية بحجة اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم . الا أن هذه الحجة لم ينجح لها الرأى العام العالمى . فهذا شارل أندرى بوليان ، المؤرخ الفرنسى الشهير وصديق محمد الخامس والحسن الثانى يعلن رفضه لهذا التبرير (لوموند 1963/8/7) بقوله " لم أجد أحدا من الفرنسيين ، فى باريس أفى الاقاليم يصدق بحقيقة المؤامرة . والاصداة التى وصلتني ، عبر رسائل الاستفسار ، من الولايات المتحدة وبريطانيا ، تعبر عن تشاؤم مماثل . ويسود الاعتقاد فى فرنسا على الخصوص أن الشرطة ليست غريبة عن المؤامرات التى تكتشفها فى ظروف سياسية تبدو لها ملائمة (. . .) لقد عاشت الملكية العلوية منذ قيامها فى وسواير المؤامرات وينفق السلاطين اموالا طائلة ويتخذون قرارات مشددة (. . .) وقاية من تهديدات لم يكن سوى للبعض منها وجود بسيط " .

وأتى نفس الرأى من الولايات المتحدة عبرت عنه صحيفة نيويورك تايمز (1963/8/16) قائلة " أن الحسن الثانى يقوم باقصاء الرجال الذين أتوا باستقلال المغرب من المسرح السياسى حولاً الرجال الذين اعدوا للعرش شرعيته سنة 1956 (. . .) أن الحسن الثانى ابعد جميع القادة الوطنيين ، ويحكم الآن باشخاص قبلوا الخضوع غير المشروط للقصر " . وفى العدد التالى (1963/8/17) قالت الصحيفة الاميركية المذكورة " أن المسيرة نحو نظام دستورى التى بدأها الراحل محمد الخامس قد انقلبت " وشبهت الصحيفة الحسن الثانى بالخائن الفيتنامى الشهير نخو دينه ديم والعمل الكونغولى يولو . فياله من شرف للحسن الثانى لا يحسد عليه .

ولم يكن خافيا على الكثير من الشخصيات العالمية ، وفى مقدمتها رجال القنصاء ، ما تخفيه حملة الارهاب هذه من مخاطر نتيجة لروح الانتقام من قادة الحركة الوطنية التى كشف عنها الحسن الثانى فى عدة مناسبات وهو ما يزال وليا للعهد . فكتبت المحامية الفرنسية جيزيل حليمى (لوموند 1963/8/14)

" أن الحسن الثاني لا يتمتع باحترام ولا بحطف المخاربة الخالص، كما كان يتمتع بهما منذ الخامس من طرف جميع المخاربة حتى التقدميون " . وقال عنه المحامي الفرنسي كلود فو (لوموند 63/8/10) " يقال في كثير من الأحيان بأن هذا الرجل (الحسن الثاني) هو رمز التقدم والثقافة والروح الحصرية في شمال افريقيا .

" ألا أن هذا الرجل باستعماله ضد خصومه السياسيين اساليب القرون الوسطى التي كان يستعملها الدكتاتوريون الظلاميون يكشف بما فيه الكفاية عن العقلية الرجعية التي يخفيها في العادة . " وتساءل آخرون (تيموانيل كريتيان 1963/8/15) عما تخفيه هذه الحملة الارهابية " نحن اليوم اسام سياسة العصا . وبينصر المشكل كله في معرفة ما اذا كانت هذه السياسة مؤقتة ام نهائية " . لقد كان جواب الحكم على هذه التساؤلات هو مواصلة تصعيد القمع ومزيد من التحدى للرأى العام العالمي ومزيد من الخرق الفاضح لاسط مبادئ الحرية الفردية والاعلان العالمي لحقوق الانسان . فتولى الخونة والمتعاونون بالامس مع الاستعمار الفرنسي الاجهزة القضائية لمحاكمة خصومهم وخصوم الحسن الثاني من قادة الحركة الوطنية والتقدميين . فكانت محاكمات الرباط سنة 1964 التي اثارت موجة من الاستنكار والتنديد في مختلف بلدان العالم لما كشف عنه الحكم خلالها من أن هذه المحاكمات لا تهدف الى معرفة الحقيقة بل الهدف منها ايجاد اطار قانوني يتيح له الاطاعة برقاب الذين نجوا من مقصلة الاستعمار الفرنسي . وقد قال نقيب المحامين الباريسيين الاستاذ روني ويليام ثورب عن هذه المحاكمات: " أن الملكية المغربية توجد في مفترق الطرق ، حيث تختار الدول ، حسب الطريق الذي تسلكه ، بين حابة الدولة والعدالة بين الحق والباطل . " (لوموند 22-23/3/1964)

لم يكن هناك ادنى غموض حول الاختيار الذي حددته الحسن الثاني لنظامه ، الا أنه ازاله لى التباس قام الحكم بارتكاب سنة 1965 افطع جريمة عرفها تاريخ المغرب المعاصروهي المذبحة التي ذهب ضحيتها عشرات من التلاميذ خلال مظاهرةاتهم المشروعة ضد قرار وزير التعليم بحرمان من قهم المشروع فى التعليم ، بالاماعة الى مئات من آباء التلاميذ الذين هبوا لنجدة ابنائهم المتساقطين تحت رصاص قوات النظام القمعية .

ومرة اخرى حاول النظام الملكى تبرير جريمته بالقاء المسؤولية على اناس خارج اجهزة النظام بل واتهام " عناصر اجنبية " فشهد المغرب مطاردة بوليسية و حملة قمع مسعورة ضد السمعارضة والاساتذة السوريين والعراقيين فى المغرب . الا أن الرأى العام العالمى عن ادراك عميق لما يجرى فى المغرب ، ووضعت الصحف العالمية ثورة التلاميذ والطلاب والطبقات الشعبية المدمومة فى اطارها الصحيح ، وربطت بين تد هور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وتزايد بؤس الاغلبية الساحقة من الشعب المغربى ، وبين هذه الحوادث ، فكتبت بتاريخ (1965/3/25) " منذ سنة 1959 والأجور مجمدة مع أن الاسعار ارتفعت بنسبة تزيد عن 50 فى المائة منذ هذا التاريخ . فالسكر مثلا الذى يعتبر انتاجا مستهلكا بكثرة فى المغرب ارتفع ثمنه بنسبة 80 . / بين غشت (اوت) 1963 وماى 1964 . والبطالة تزداد انتشارا . والنتيجة المباشرة لهذه السياسة هي انخفاض استهلاك الجماهير الشعبية بنسبة 15 فى المائة للفرد الواحد منذ 1960 . واذا اعتبرنا أن 25 فى المائة من السكان الحاملين فى المدن لا شغل حقيقى لهم ، فان وضعيتهم الارياف مأساوية ايضا حيث نصف العمال لا شغل حقيقى لهم " .

وقالت صحيفة الشعب (بروكسيل 1965/4/3) ان قرار وزير التعليم لا يمكن ان يكون هو وحده الذى اعطى لهذه الحوادث العمق الذى اتخذته . ولخصت صحيفة لوموند ديبلوماسيتيك (ابريل 1965) اسباب هذه الانتفاضة الشعبية فى " غضب الطلاب وبؤس العاطلين " . اما صحيفة فرانس نوفيل (31 مارس - 6 ابريل 1965) فقد كتبت هى الاخرى " الطلاب ينزلون

الى الشارع، لماذا . لانهم يتعرضون مباشرة للقمع . ولان جوع البطن والعقل يحطى بسرعة وعيا سياسيا ، وعيا طبقيا لمراسقين انضمتهم البؤس اليومي والآمال المخنوقة (. . .) . فاما أن يبرهن العاهل عن اختياره لصالح الديمقراطية ونحن نحرف شروط ذلك واما أن يختار الاعتماد على الجيش وسيكون لهية في يد زمرة عسكرية فاشية ونحن نحرف الى أين تنتهي مثل هذه المغامرات .

مرة أخرى نقول ، أن الحسن قد حدد اختياره منذ أن انضم الى زمرة الخونة المتعلقين مع الاستعمار ، ليقودها في صراعها الابدي مع الشعب المغربي ، وقواته الطلائعية الوطنية والتقدمية . لقد اختار الاعتماد على دبابات جيش صنعه الاستعمار وجهاز بوليسى يديره ويؤطره خبراء فرنسيون واميريكيون ، فكان جواب الحسن الثاني على اصوات الرأى العام العالمى هو اعدام 14 مناضلا دليلا على عزمه على مواصلة تصعيد العنف الى اقاصيه مهما كانت النتائج . ثم جاءت عملية اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة لتكشف مآثر بين مختلف القوى الامبريالية وبين النظام الملكى على خيرة ابناء الشعب المغربى . فقد كتبت صحيفة نوفيل اوسيرفاتور الفرنسية بتاريخ 10 / 11 / 65 " عندما ذهب المهدي بن بركة فى اكتوبر الماضى الى هافانا لتحضير الندوة الكبرى للقارات الثلاث التى اطلقت اميركا كثيرا ، كان التقرير الذى قدم الى القصر (من طرف وكالة المخابرات المركزية الاميركية) ضخما بشكل خاص . وكان من الضخامة والحق يقال بحيث زعزع الملك ، وكاد هذا الاخير أن يقطع العلاقات الاقتصادية مع فيديل كاسترو . لقد كانت مصالح المخابرات الاميركية تعتبر بن بركة انسانا خطيرا (. . .) . كما فضحت نفس الصحيفة فى عدد آخر (16 - 22 / 2 / 1965) خيانة الحسن الثانى لأبسط مقدسات الوطن بان كشفت عن ثمن تواطىء المخابرات الفرنسية فى اغتيال المهدي بن بركة . وهو فتح المجال لمصالح الجوسسة الفرنسية لتوسيع شبكتها فى المغرب الذى يعتبر قاعدة اساسية للمخابرات الفرنسية فى افريقيا كلها . واكدت هذه الخيانة صحيفة فرنسا الديمقراطية (يناير 1966) مشيرة الى ان التواطؤ لم يفا جى الملاحظين الذين يخرفون أنه منذ عدة سنوات مضت بان المغرب يعتبر فى افريقيا هو القاعدة الرئيسية لمخابرات ونشاط الامبريالية الفرنسية والاميركية والذين لا يجهلون جميع الروابط التى اقيمت على مر السنين بين افراد بوليس هاتين القوتين وبينهم بوليس المغرب الذى يوظف فى مختلف مصالحه باسم "التعاون" 6 مواطن فرنسي و 6 مواطنين امريكي (من بينهم مسئولون كبار فى وكالة المخابرات الاميركية) ، كما نددت الصحيفة الجزائرية : الثورة والعمل (19 / 11 / 1965) بالعملية الاجرامية والتواطؤ المفضوح قائلة : تسير الامور وكأن هؤلاء السادة (المختطفين والمتواطئين) كانوا واثقين ان القضية لن تصل الى شىء وان التهربات المتطرفة (اشارة الى تهربات دوكول) ليست سوى تهربات ، وان التحقيق اذا كان من الواجب مواصلة سيحصل بالضرورة الى مستوى لا يمكن أن " يخرقه " .

ان تاريخ المغرب منذ الاستقلال عبارة عن سلسلة من الاحداث الدامية تكاد تكون يومية . وليس من السهل التعرض لمختلف المناسبات القبيحة عبر فيها الرأى العام المظلمى بمختلف الوسائل عن ادانته الصريحة للنظام الفاشيستي فى المغرب . لهذا نكتفى بالتعرض الى ارهاب 1969 المتواصل .

فى هذه السنة اتضح أن النظام الملكى مقبل على الانتقال الى مرحلة أعلى فى اطار خطة تصعيد القمع ، وقد شهد المغرب حملة اعتقالات واسعة فى صفوف المعارضة : الاتاد الوطنى للقوات الشعبية ، والطلاب والقوى الثورية ، ومع بداية 1970 ارتكب النظام الملكى مرة أخرى خيانة اتجاه الوطن وشعب المغرب بتواطئه مع النظام الفاشيستي الاسباني لاختطاف اثنين من المناضلين ، ووصفت وكالة انباء غربية هذه العملية بأنها تدخل فى اطار تبادل الخدمات بين فرانكو ، والحسن الثانى (ان السلطات الاسبانية بادرت الى تسليمها الى السلطات المغربية كعربون على حسن النية يدخل تقديمه فى اطار الواسع النائم للعلاقات الاسبانية المغربية (. . . .) وهو عمل ودي من حكومة مدريد اتبناه حكومة الرباط

الراغبة بدورها في المحافظة على صفاء الديموقراطية اسبانيا ، رغم كل المشاكل النائمة والمتعلقة بقضية الاراضي المغربية التي تحتلها اسبانيا في الشمال والجنوب) .
في هذه المرة - أول الحسن الثاني ادخال تعديل على التهمة التقليدية لتبرير برائته ووعشية نظامه ، فأعلن أن بوليسه اكتشف مؤامرة لاطاحة بأنظمة عربية دبرتها عناصر مغربية . كان أمل النظام الملكي أن يغطي قمعه بلباس ديد لخداع الرأي العام العالمي أولا ، ولكسب هذه الانظمة المغربية التي (دبرت) بعدها (المؤامرة) ليواجه بها هذا الرأي العام العالمي الذي ما انفاك يصدر احكامه القاسية ضد النظام في المغرب ، وليبند في حيلة قمع ومطاردة المخاربة في الخارج اجهزة بوليسية غير مغربية .

فهذه نجح النظام في هذه الخطوة : لقد فشل النظام الملكي فشلا ذريعا ، فالانظمة المغربية السخنة التي قال عنها بيان الحكومة المغربية انها مهددة ، رفضت مشاطرة النظام المغربي تحصل مسؤوليه برائته في حق شعب شقيق احتراما لمبادئها ، وفشلت جميع التمركات من الدبلوماسية المغربية لحملها على التصديق بوجود مؤامرة بعدها .
أما الرأي العام العالمي فقد تلقى بيان الرباط باحتقار واشمئزاز .

لقد كان جليا أن نظام الحسن الثاني يعيش في عزلة قاتلة داخليا وخارجيا ، ولم تنجح محاولة الامبريالية الفرنسية التي هبت لنجدته واخرجه من العزلة ، ووضع مرة أخرى مخابراته تحت تصرفه ليختال ويختطف من يشاء من معارضيه المقيمين فوق التراب الفرنسي . فكادت أن تتكرر جريمة أخرى في بداية سنة 1970 شبيهة بالجريمة التي ذهب بحيتها الرفيق المهدي بن بركة ، وكانت قائمة المرشحين (للاختفاء) طويلة ، الا ان المحاولة فشلت لدى اعتقال أولهم هو الاخ حميد بركة المحكوم عليه بالاعدام لموقفه من حرب الحدود بين المغرب والجزائر ، بمجرد استقلال هذه الاخيرة .
كان رد الفعل على هذا التحالف (البوليسي عنيفا ، حيث نددت الصحف الفرنسية بحملة الجمع الرهيبة التي تعرض لها الطلبة المخاربة في باريس في بداية سنة 1970 ، وأدانت التحالف باريس والرباط على المستوى البوليسي لمطاردة المخاربة في فرنسا . فتحت عنوان تحالف بوليسر الابيض المتوسط ، كتبت مجلة الازمنة الحديثة (عدد مارس 1970) : " بعد أسبوع استطاع بمرادة العودة الى منزله بوعد رسمي بتسليمه بطاقة الإقامة . لقد كان ذلك نتيجة لعمل نظالي فوري ، وتدخل المشتكين والامين ، وكان هذا وصمة عار في بيبين البوليس الفرنسي . هل هي عملية منتهية . كلا ، انها عملية فشلت ، لقد برزت الالة ، وان فشلت ، فلن يغير ذلك من شيء ، فهي نجحت في مناسبة سياسية أخرى مثل اسبانيا (. . .) ان الحكومة الفرنسية خوفا منها من ترك الامريكيين والالمان ينفردون بالاستقلال الامبريالي في المغرب ، قررت مسح قضية بن بركة " . وعن تحالف الفاشية الاسبانية مع النظام الملكي ، وما تلى ذلك من الاعلان عن مؤامرة ضد بلدان عربية ، قالت المجلة " ان هذا يبرر تنظيم مطاردة السائحين التقدميين المخاربة في الخارج ، كما أنه حجة في يد الحسن الثاني لاستبعاد المساعدة من رؤسائه الاوربيين ، واختصار فان موقف القادة المخاربة يعني : لتعزيز المغرب يجب الا يكون الملاكون مهددين لا من الداخل ولا من الخارج ، أي ساعدونا على تصفية المعارضة (ان الحكم الملكي بعد الحملة الاسبانية ، يكرر مهزلة 1963 مع بعض الفروق البسيطة ، أما الهدف فلم يتغير وهو قتل كل معارضة . الازهاب الجماعي والمستمر في الداخل (استرجاع) الافراد من الخارج (. . .) لقد منح حزب التحرر والاشتراكية وسجن زعماءه . ومناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يطاردون ويختطفون ويعذبون ، وتدخل الجيش ضد تحرك الفلاحين على بعد 100

كلم من الدار البيضاء فقتل ستة منهم ، وعشرات من البرحى ، واختفاء 200 ، وفي الدار البيضاء نفسها يرمى البوليس شبابه المربعة في الاحياء الشعبية ، أسفرت عن مئات من المفقودين ، فهل يعني هذا أن المغرب كله مؤامرة واسعة ؟ .

تساءل وحيه بالفعل ، فالمتمآر ضد النظام الملكي هو شعب المغرب المذموم المضطهد ولو تفهلت أجهزة القمع التابعة للنظام بالكشف عن ملقاتها لوجدنا ان الاغلبية الساحقة من الشباب المغربي (أكثر من 70 ٪ من سكان المغرب يقل سنهم عن 30 سنة) يناهضون النظام الحالي ويتمنون زواله .

فلماذا يتآمر الشعب المغربي كله ضد النظام الملكي الجواب بسيط لانه لا يستفيد من هذا النظام جاء في دراسة لمجلة افريك آسيا (5 - 18 جوان 1971) ما يلي (في سنة 1969 دلست احصائيات آخر السنة التي اعدتها مختلف المصالح المغربية والاجنبية ، ان الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تزداد تدهورا وأنها أصبحت كارثة ، فالديون العامة بلغت 600 مليار أي ثلث الدخل الوطني (. .) ولم يعد السكان قادرين على تحمل الانخفاض العام لمستوى المعيشة (متوسط 3 منذ 10 سنوات) وعدم توفر التعليم للبالغين سن الدراسة (بالكاد تصل النسبة الى 30 ٪ من البالغين سن التعليم الابتدائي ، و7 في المائة في الثانوي ، و1 في المائة في التعليم العالي) والرشوة السائدة في جميع مستويات ادارة الدولة (وفساد النظام في المغرب لم يعد سرا ، ولم يعد الاطلاع على وقائع هذا الفساد مقتصر على أصحاب الكواليس بل تتحدث صحف العالم عن وقائع مثيرة في هذا الميدان ، فباء في دراسة للمجلة الفرنسية (سياسة اليوم) (يناير 1970 " ان أمثلة سرقة المسؤولين لاموال الدولة متعددة ومعترف بها في الاوساط الرسمية " وعن أزمة الفلاحة في المغرب جاء في اندرالمجلة المذكورة (بالنسبة للأراضي التي كان يملكها المعمرون والتي كانت تتراوح مساحتها بين 300.000 و 400.000 هكتار ، فان النصف منها تقريبا ما يزال في أيدي هؤلاء المعمرين والنصف الاخر تم بيعه بكميل حرية من قبل المعمرين ، ونشير الى ان اجراءات البيع هذا تتطلب رخصة من الدولة ، وتسمح هذه المسطرة بدورها بتنفيذ الاختيارات السياسية طبقا لاهداف وزارة الداخلية (أو فقير كلين أندالافو المشرف على الفلاحة) وأهداف الحاعد نفسه . وقد تأكد لي من عدد مصادرا أن كثيرا ما تعطى رخصة الشراء للموظفين الذين أثروا بطريقة الى حد ما قانونية ، وان جزءا كبيرا من هذه الأراضي قد اكتسبها الحسن الثاني نفسه الذي يخضع بهذا الشكل وبطريقة منتظمة مساحة أملاكه الشخصية وقيل لي بأن هذه العمليات قد تمت في منطقة الغرب الخصبة ، وقرب مكناس ، وفي نوب غربي مراكش وفي منطقة أغادير (. . .) وان اكتساب هذه الأراضي يتم بواسطة ضغط مشين الى حد ما . وعلى أي حال فان الميع يعترف بان هذه الأراضي (أراضي الحسن) مسيرة بوليدا من طرف المزارعين الاوربيين ، في أغلب الأحيان ، ذلك أنه يبدو أن التاج ساهرا على التسيير الجيد لأراضيهم الخاصة أكثر من تسيير أراضي الدولة (وكشفت المجلة عن عزلة النظام التامة داخليا ، وعن تزايد نمو حركة المعارضة الشعبية المتمثلة في العمال والفلاحين والطلاب قائلة ان العمال يشكلون قوة خطيرة (. . .) وهم الذين تظاهروا الى انب الطلاب سنة 1965 ، وكاد الحكم أن يسقط ، وهم الان دعامة حركة الاضرابات النوية " . وتساءلت " هل سيظل العدد الضخم من الفلاحين الصغار الذين يعيشون في شقاء أكثر فأكثر ويتحملون مصيرهم دون احتجاج كبير ثابتين ويستثمرون في اعتبار ان الله هو المسؤول عن مشاقهم " .

" وأخيرا ، فهناك البيل البديد الذي يجب أخذه في الحسبان ، لقد تمرد هذا البيل سنة 1965 ومنذ ذلك الوقت وهو يقوم اما بالمظاهرات أو بالاضرابات المستمرة عن الدراسة في الثانويات والجامعات (. . .) كما أنه عندما نتحدث عن الفلاحين الشباب فان كثيرا منهم يبدون متحررين من الدين ويعلنون عن تذمرهم ، ويفعل تزايد البطالة ، فان هذا البيل يكون قوة هامة معارضة ، مستعدة للتحرك (. .) ذلك هو الحكم الذي يبدوان الحكومة الفرنسية تزكيه بتعيين سفيرها الجديد في المغرب ، والذي يسانده الأمريكيون ، والبناء الدولي للانشاء والتعمير (. . .) كيف يمكن أن نتصور مصير هذا البلد ؟ لقد أجابني عن هذا السؤال أحد أصحاب الفنادق الفرنسيين بالعبارات التالية " ان الحسن الثاني يحميننا ، ولكنه لا يتمتع بشعبية ، وسيلاقي مصير ملك ليبيا ، وسيكون ملزما باخلاء المكان لغيره بعد 4 أو 5 سنوات " ان تشبيهه بكل الملوك في افريقيا والشرق الاوسط وآسيا الذين يطردون باستمرار من عروشهم يبدولي صحيحا (. . .) فاذا تمكن هذا العديد من الفلاحين الصغار والشباب من ادراك امكانيات تغيير مصيرهم الاليم الالي ، فلن يكون هناك عائق أمام انقلاب عميق سيطيح به جميع ناهي النظام القائم ويؤدي على الخصوص الى توزيع غير متوقع للأراضي ، وقيام صناعة اشتراكية ، ذلك انه لا يوجد حلول وسطى في البلدان المتخلفة بين النظام الذي وصفناه هنا (حيث يتم تدخل الدولة لصالح الهياكل القطاعية والهياكل الرأسمالية الموروثة عن الاستعمار) وبين نظام اشتراكي " .

ان القمع اذن هو الوسيلة الوحيدة والاخيرة في يد النظام الملكي لفرض شرعيته على جماهير الشعب المغربي ، وايهاهم أسياده الامبراليين الاوربيين والامريكيين ان وضعيته بخير ، وانه يمسك بحزم بزمام الامور في البلاد ، وانه ما يزال أهلا لثقتهم ودعمهم " لمواصلة دوره كحارس لمصالحهم في المغرب . وقد دلت الاحداث ان القوى الامبرالية نفسها وخاصة منها الامريكية لم تكن تشاطره هذا الرأي . وفقدت الثقة في قدرته على مواصلة كبح الانقلابات الشعبية المناهضة له وما يمثله من الاحتكارات الامبرالية في هذه المنطقة الاستراتيجية الخطيرة من افريقيا ، فلم يعد خافيا على أحد ان الحكومة الامريكية كانت وراء محاولة الانقلاب الاولى التي برزت في يوليو 1971 بقيادة الجنرال المدبوح ، والطريد مبلبو ، وجرى تحضير العملية عندما زار الجنرال المدبوح الولايات المتحدة ، وزيارة سبيرو آنيو الى المغرب ، وهدف العملية التخلص من نظام بلغت عزلته داخليا وخارجيا وتناقضاته الداخلية حدا ، لم يعد في مقدرة القيام بالدور الهام المنوط به وهو منع المغرب كموقع استراتيجي هام اقتصاديا وعسكريا من الخروج من دائرة السيطرة الامبرالية ، فبات من الضروري تغييره بنظام آخر جديد يمتص الى حد ما نفمة الجماهير الشعبية على النظام الملكي . وفي هذا الصدد كتبت مجلة " باري ماتش " الفرنسية (1971/8/21) " حسب المعلومات المستقاة من عدة مصالح للاستعلامات أو السفارات الخيرية ، فان الستمردين كانوا أبعد ما يكون عن فكرة الصوبة ، فقد كانوا من الموالين للغرب ، ويسدو أنهم كانوا يريدون تفادي أن تولد عاجلا أو آجلا عملية يقوم بها ملازمون أو نقباء قادرون على المدفع بالمملكة الى معسكر الخصم ، وتغيير العلاقات الاستراتيجية في الابيض المتوسط حتى شواطئ الاطلسي . ولذلك فقد كنا أمام انقلاب على طريقة " العقدا اليونانيين " وليس على طريقة " النقباء الليبيين " . اذن ، كانت عملية التغيرات برمانا ساطحا على أن النظام الملكي فقد ثقة أحد سماته وهي الامبرالية الامريكية التي أصبحت ترى فيه نظاما منخور العظام ، يجب تغييره بنظام فتي يتوفر فيه شرط أساسي وهو التماسك ، ليواجه الوضعية المتفجرة في المغرب ، ولم تنفع مواعيط فرنسا التي عبرت عنها أقلام شبه رسمية على أعمدة صحيفة لوموند في عدة مناسبات ، في دفع الحسن الثاني الى " الانفتاح " على

المعارضة ، حتى لا يظل المسؤول الوحيد على الوضعية المزرية لشعب المغرب . وهذا ما لاحظناه خلال أسابيع طويلة من الدرام مع المعارضة أبدى خلالها النظام الملكي مواقف عدائية للشروط الهزيلة التي قدمتها المعارضة ، الشيء الذي دفع مجلة جون أفريك الى القول (اذا اعتبرنا مصلحة الملكية وحدها ، فان التعاون مع الكتلة يعتبر أهون الشرين ، لانه منذ الصخيرات ، بقي الحكم هزيعا من أساسه ، ولن تكفي الخديعة لتغيير هذه الوضعية " (1972/3/4) .

ان الامبريالية لا ترحم أحدا ، ولو قضى سنوات مخلصا وفيا لها ، ومدافعا متحمسا عن مصالحها ، بمجرد ما يتأكد عجزه عن حماية هذه المصالح الامبريالية ، وما أكثرها في المغرب . وعملية استبدال عميل بآخر ، لن تسبب للامبريالية أزمة ضمير ، والامثلة على ذلك كثيرة ، ولن يشد نظام الحسن الثاني عن هذه القاعدة ، وتؤكد اصرار الامبريالية على التخلص من عميل استنفذت قواه في اليوم الثاني في أوت 1972 ، وهي المناسبة الثانية التي كشفت بطريقة مشيرة على مدى ما بلغه النظام الملكي من تحفن وانحطاط . فألقى الحسن الثاني مسؤولية " تبرؤ " العسكريين على التآمر عده ، على الاحزاب السياسية بما تروبه صداقتها من " أكاذيب " ضد النظام (قول الحقيقة عن النظام الملكي ممنوع في المغرب فما بالك بقول أشياء كاذبة عنه) وكأن الاحزاب السياسية هي التي سلمت ملف الرشوة والفساد داخل أجهزة الحكم الى الجنرال المذبوح ، وكأنها هي التي أطلقت أوفقيير على ما يبي داخل القصر الملكي من فساد ليستعمله كسلاح لكسب تأييد المتآمرين معه ، فهدد بابادة أكثر من 5 ملايين مغربي حفاظا على عرشه ، وهو تهديد لا يشك أحد في مقدرة الحسن الثاني على تنفيذه . الا أن الذي لا يشك أحد فيه أيضا ، أن فشل الحسن الثاني في تفادي مؤامره سلاح الجو كلفه غالبا على المستوى الخارجي ، فهذه صحيفة لوموند الفرنسية تعلن (ان الثقة في الملك أصبحت عرضة للاهتزاز الشديد في الخارج في الوقت الذي لم تظهر فيه أية دلالة على الارتياح الذي كان يتعين أن يشعر به الشعب المغربي عندما علم بأن الملك قد نبأ) (نقلا عن البعث السورية 1972/8/22) ، فهذه ستكون الجولة النادرة مع الحسن للفرنسيين

ان عزلة النظام الملكي ، لم تعد اذن مقتصرة على المستوى الشعبي الداخلي ، ولا على مستوى الرأي العام العالمي ، بل امتدت الى حلفاء النظام من النوى الامبريالية العالمية ، ولن تفيد حملة القمع الرهيب المسلط على الشعب المغربي ، ولا المحاكمات الصورية الماسية والالية والمقبلية في استعادة النظام لثقة أسياده أو منع تزايد السخط الشعبي ضده والسيطرة على الوضعية المتفجرة في المغرب ، ولو كان عدد ضحاياها ثلث سكان المغرب .

صور من التعذيب

ان القمع عموما والتعذيب الذى هو مظهر من مظاهر القمع ليس التعبير عن الحد الطبقي الذى تكنه الطبقات الحاكمة لمجموع الجماهير المستغلة (بالفتح) وتما رسه ادواتها القمعية على ابناء الشعب الأكثر تحمسا للصراع الطبقي، والأسرع استجابة لمتطلبات النضال الثورى ضد نظام الرعية العميلة للامبريالية والصهيونية. ويزداد الجهاز القمعي تحسنا وقدرة على الفتك بالمناضلين الطليعيين وبالجماهير الشعبية المناضلة بقدر ما يزداد الصراع الطبقي فى المغرب ازدادا وعفا، وتساهم الامبريالية - خاصة الفرنسية والامريكية - فى مد النظام الملكي السخيل بكل ما يحتاجه من الاطر والتقنيات العالية فى هذا المجال الحيوى بالنسبة اليه ويدخل فى هذا الاطار انشاء جهازين يشرفان على منهجية القمع وعقلنته على غرار الجهازين اللذين تملكهما الامبريالية الفرنسية وهما : مكتب حماية التراب الوطنى برئاسة ادريس البصرى احد اساطنة الجهاز البوليسى القمعي، ومكتب الوثائق والدراسات برئاسة البوليسى رقم 1 فى المغرب خليفة افقير وولي عهده الكولونيل احمد الدليمي .

ونترك الكلمة الآن للمناضلين الذين سقطوا فى يد البوليس المغربى ليقدموا لنا انبا فقط من صور التعذيب التي قاسوها على يد البلادين بدار المقرى أو بمراكز البوليس السرية والعنيفة الاخرى :

1- شهادة المناضل عمر دىكون :

"نزع الملابس التي كانت على عيني وقال لي : انظر الى يديا ، أنا هو الدليمي الكولونيل الدليمي . . . منذ مدة طويلة لم أمارس التعذيب . . ولكنى سأعود الى ممارسته معك بكل فرح وسرور" . لقد رفع بنفسه القسيب الحديدى الذى كنت معلقا بها ويدي ورجلي مربوطة (التعذيب المسمى مجثم البهائم) أطفا أعقاب السجائر فى جسدى ، ونزع شعر لحييتي ثم عبر عن ارتياحه امام الجلادين يدعونه لشرب الانخاب امامي . لقد قضيت 185 ساعة بكاملها فى يد البوليس، لقد وضعوا فى فمي خرقة مشربة بماء جافيل وعذبت بواسطة الرعشات الكهربائية والغطس فى الماء والقينيات . . .)

2- شهادة عمر بن بلون :

روى المناضل عمر بن بلون عضو اللجنة الادارية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ظروف اعتقاله يوم 9 مارس فقال لقد عذبت اولا ، ثم نقلت الى الرباط يوم 22 مارس وعذبت بدون انقطاع بكل الوسائل بعد أن تلقيت حقنة خاصة تبطلنى أتكلم وأنا نائم، لقد علقوا وعذبت بكل انواع التعذيب لمدة 14 ساعة فى يوم واحد ، ونقلت بعد ذلك الى البحر على متن زورق لحراسة الشواطئ وكنت أوضع تحت الماء وقد عذبت لمدة ثلاث ساعات من اجل صرور لابني وكية من الفوسفات عشر عليها فى منزلي ولم أكن اعلم بوجودها خاصة وأن الفرقة التي قامت بالتفتيش ليست هي المكلفة بالاستنطاق وقد اكتشفت امر الدور بعد أن عذبت 3 ساعات من اجلها . وقال عن تعذيبه ان الجروح لم تلتئم بعد شهر ونصف، ففي البداية سئلت عن نشاطي السياسى وسير أجهزته الحزب، ثم سئلت فى المرة الثانية عن منظمة سرية لم أكن اعلم بها ، فكيف يحفل أن أقوم بأى نشاط سرى وأنا أكثر الناس تعريبا للمراقبة وخطوات انفا سي تحميمها الشرطة ، وقد بلغ بي الاحتياط حد التنازل عن حق من حقوق المواطنة - وهو السفر الى الخارج - حتى لا يقال بأنني أتصل بالبربرى .

3- شهادة الدكتور عمر الخطابي (طبيب جراحى) :

"لقد اشتد بي العذاب حتى اني منحت مسدسا قيل لي انه معشوب بالرياح، فحاولت الانتحار عند الشرطة هنا مني انه مملوء... وعن ظروف اعتقاله قال: "ان اشخاصا حضروا عندي وانا أتهدأ لدخول غرفة العمليات لاجراء عملية جراحية وطلبوا مني مرافقتهم عند العامل السيد مطيع لأمر ما ثم اخذوني إلى الرباط حيث ابتدأ التعذيب وقد اجبرت الشرطة اني مستعد للتوقيع على بيان لكن البوليس مني الادلاء بالتصريح بصوتي... وانحاف الدكتور الخطابي قائلا: "ان الروح التي عملتني الراحية تلتئم بعد 15 يوما في حين توجد في رجلي جروح لم تلتئم منذ 60 يوما ولكن تلتئم الا بعد شهرين على الأقل... ان كل كلمة انتزعت مني عند الشرطة بقطعة من لحمي ودمي".

4- شهادة عبد العزيز بناني (محام) :

"لا اريد أن اكرر ما قاله زملائي عن التعذيب، فقد علقنا الآخر كالبحر غير ان الكبح يعلق بعد نحره في حين علقنا انا...، وخنقت بالماء حتى كنت اشعر كل مرة بأنها النهاية ولم يقتصر التعذيب على الجانب المادي، فقد كان هناك تعذيب معنوي بحيث بقيت منقطعا عن العالم الخارجي طوال 80 يوما وفي غيبة عن اسرتي، وكنت اسمع صياح السموات معذبة اعرفها، وتعذيب الحيون والقيود... وال 80 يوما في هذه الظروف التي كنت اعرفها نظريا فقط وعشتها اخيرا... رز محضر الشرطة... فقد سقطت في تلك الظروف التي لم تعد في حاجة الى وصف يوم 2 ابريل الى قاعة سمعت فيها صوت بلقاعي وهو يوحى بأنه في حالة يرثى لها ولا يمكن أن توصف وقد ردد صوت بلقاعي على مسامعي ما يشبه الاسطوانة سجلت عليها الرواية الواردة في محضر الشرطة وتحت التهديد بالتعذيب قلت للشرطة ان اقوال بن القايي صحيحة اذا كان كسل ما قبل قبلها صحيحا".

5- شهادة الاستاذ السيد الفرقاني في محاكمة مراكش الكبرى:

"اعتقلت يوم الاربعاء 17 دجنبر 1969 من طرف مجموعة ساقني الى منزلي، و.و. رب معي شبي من التعذيب، وبعد ذلك نقلت الى الرباط، حيث بقيت تحت الحراسة حتى 2 مارس من سنة 1970، وفي يوم 25 يوليوز من سنة 70 مثلت امام قاضي التحقيق العسكري، وكانت هذه الفترات كلها فترات تعذيب قاس، فمن وضع العصاة على عيناى الى تكبيل يدي الى جلدي. وكانت عمليات التعذيب هذه تبلغ ثلاثا في اليوم الواحد، وقد استغريت سيادة الرئيس، لماذا هذا التعذيب، وما المراد منه، خصوصا وأنه كان في جميع مراحل مشفوعا بكلمة: قل ما لديك عن الثورة. وكنت ليلة هذه الفترة موصوعا في زنزانة مظلمة لا متفلس لها.

واسمحوا لي ان عدت بكم قليلا الى الورا عن عملية الاعتقال، هذه العملية التي اعتبرها عملية اختراقات لعملية اعتقال، حيث انقطعت اخباري عن اهلي واولادي، حتى بدأت التعازي تصل الى افراد اسرتي الذين لم يتمكنوا من معرفة مكاني، وبقيت تحت التعذيب لمدة 75 يوما بغض النظر عن التوبيخ وما الى ذلك. واستطيع التاكيد ان وطأة التعذيب اشتدت خلال 2 مارس، هذه العملية التي ليست مقتيرة على وقت من الاوقات، فأحيانا في الساعة 11 من الليل، واحايين اخرى في الخامسة صباحا. لقد عشنا خلال هذه الفترات كجماعة من المكفوفين، والسباح يتعالى من كل جانب، وكنت احسن اذ ذاك اني من معتقلي النازية سنة 1940. ولقد مرت ب 65 عملية تعذيب فقدت في 17 منها وعيي الكامل، ودامت هذه العمليات 107 يوما، وقد نتج عن ذلك اني لم أستطع الوقوف على رجلي مدة شهر ونصف، وهذه رجلي حتى الآن لازلت اشكو منها، بعد أن مر على التعذيب 15 شهرا. وكنت احمل على الاكتاف من قبل بعض الزملاء والحراس، واستمرت مدة تكبيل يدي سبعة اشهر ليل نهار واربعة اشهر والسادة موصوعة على عيني.

شروف اعتقال المناهليين الذين تبدأ محاكمتهم يوم 30 يوليو 1973،

وانواع التعذيب التي خضعوا لها .

تمت الاعتقالات أو بـأخرى الاختلافات دون امر بالاعتقال وذلك اما في اماكن سكنى المناهليين، أو في الشارع، أو عند الخروج من اماكن العمل، بل ان واحدا منهم هو الدرقاوى ، اختطفه مجهولون من داخل السجين "بالعو" بالرباط حيث كان قد حكم عليه بثلاثة اشهر سجن . لقد ادخل المناهليون الى سيارات خصوصية ، واخذوا الى معتقلات مبهولة ، مكبلي الايدي ، معصوبي العيون . والحقيقة أن معاملهم سيق الى دار "المقرى" الراقعة بنواحي الرباط وهي المكان المشهور للتعذيب . لقد تعرض جميع هؤلاء المناهليون خلال عدة ايام ، واشيانا أساسية لمختلف اشكال التعذيب : الخنق بالماء الممزوج بالكريزيل والمواد السامة الاخرى ، التعذيب المسمى "مبتم البيضا" : المعصمان مربوطان ، الركبتان مشدودتان الى الصدر ، الذراعان - وللساقين وقصيب من الحديد اسطوانتي الشكل يمر تحت الركبتين واذا المناهلي يعلق بالقصيب الموسوع فوق المركبة يلعن . ركيزتين .

- التعذيب المسمى " الطيارة " : نفس العملية السابقة ولكن في وضع مطلوب : القدمان مربوطتان ومشدودتان وراء الظهر ، قصيب يمر بين المعصمين والعرقوين ، واذا بالبسم معلق على ركائس واذا العمود الفقرى على شكل قوس معدب ويقوم البلادون فوق ذلك بوضع أشياء ثقيلة على البسم أو السطح عليه بالاقدام .

- التعذيب " شنقا " يصعد المناهلي فوق صندوق ، تمتد ذراعه وراء ظهره ، المعصمان مربوطان ويوتقان بسجل متدل من قصيب حديدى يدفع الصندوق ويبقى البسم معلقا .
- التيار الكهربائي .

- السرب بالعصا على اخص القدامين وعلى كل البسم ، ويكون هذا التعذيب مدمويا بكل انواع التهديد من قبل البلادين بها في ذلك التهديد بالتصفية الجسدية ، وقد خلف هذا التعذيب عاهات خطيرة في كثير من المناهليين (فقدان حاسة السمع ، فقدان حساسية الاعضاء ... الخ) . وقد طالب المناهليون المعتقلون بمجرد نقلهم الى السجن المدني بالدار البيضاء كشافا طبييا ولكن طلبهم رفض ، وهم يودون حاليا بالسجن المدني بالدار البيضاء في حالة جد قلق ، والتهمة المنسوبة اليهم هي : التآمر على الأمن الداخلي للدولة وحمل السلاح .

سلسلة جديدة من المحاكمات ، يدشنها الحكم العميل ،
بمحاكمة ١٥٧ ماضلا ، أمام المحكمة العسكرية التي بدأت بمدينة القنيطرة
يوم الاثنين (١٩٧٣ / ٦ / ٢٥) وذلك بتهمة المس بأمن الدولة الداخلي
ومحاولة قلب النظام " ، وأغلب هؤلاء الماضلون ينتمون للاتحاد
الوطني للقوات الشعبية .

كما ستبت محكمة الجنايات الكبرى بالدار البيضاء يوم ٢٣ / ٧ / ٣١
" ملف الدار البيضاء " الذي يضم ٨١ متبهما ، منهم ٤٥ ماضلا
الاعتقال ، (٦) يتمتعون بالسراح المؤقت ، و (٣٠) منهم لهم
تستطع أداة الحكم القمعية اعتقالهم . والتهمة الموجهة اليهم
هي " المس بأمن الدولة الداخلي ، وحمل السلاح ، وحيازة واستعمال
المتفجرات " ، وهم ينتمون الى اليسار الثوري الذي تعب عنه مجلس
أنفاس .

وفي مراكش سوف تنظر في وقت لاحق محكمة الاستئناف في قضية
(٣٣) ماضلا سبق أن حكمت عليهم المحكمة الاقليمية بمراكش بأحكام
مفاوتة ، استئنفتها على اثر صدورها .

ان هذه المحاكمات ما هي الا تمبير على النهج الذي يتبعه
الحكم العميل لانها آخر مظاهر الديمقراطية في المغرب ، وهي
بالتالي لا تخرج عن نطاق طبيعة النظام واختياراته النهائية فهي
خدمة الامبريالية .

وهذه لسوائح بأسماء الماضلين المتهمين في الطقات

التالية :

- (٣٥) بوراسي العربي بن ——— (طالب)
 (٣٦) بلقاضي احمد بن سعيد (محامي)
 (٣٧) الحلبي محمد بن الطيب (محامي)
 (٣٨) عبد المومني اسماعيل بن محمد (رئيس)
 (٣٩) توفيق الادريسي احمد (محامي)
 (٤٠) ارميتي احمد المدعو (فرانكس)
 (٤١) ايوبي العربي بن ادريس (شاعر)
 (٤٢) القرشاي مصطفى بن الحسن (استاذ)
 (٤٣) بناني عبد العزيز بن الطيب (محامي)
 (٤٤) بنجلون عمر بن محمد (محامي)
 (٤٥) اليازغي محمد بن ادريس (مستشار قانوني)
 (٤٦) الخطابي عمر (طبيب جراح)
 (٤٧) بوغيبي الطيبي بن ——— (معلم)
 (٤٨) الفلاحي محمد بن محمد (موظف)
 (٤٩) الوثيق محمد (معلم)
 (٥٠) البكاشي عبد الحفيظ (مصلح اجهزة الراديو)
 (٥١) حسن بن صالح (المدعو الناصي)
 (٥٢) آيت عمي لحسن بن عبد الله — المدعو الحاج — (تاجر)
 (٥٣) برومبارك بن احمد — المدعو عبد القادر —
 (٥٤) حمادي بن خدجو (فلاح)
 (٥٥) أمزيان امهروق (فلاح)
 (٥٦) لحسن بن محمد بن خويبا (فلاح)
 (٥٧) أقمري اوسيدي (فلاح)
 (٥٨) أمزيان علي بن احمد (فلاح)
 (٥٩) أمزيان احمد (فلاح)
 (٦٠) هوجا بن علي اوحوجو (صانع الزرابي)
 (٦١) لمجيني بن لحسن (فلاح)
 (٦٢) ابراهيم بن صالح العتابي (فلاح)
 (٦٣) لمجيني علي بن سعيد (فلاح)
 (٦٤) عبيدي علي بن محمد (فلاح)
 (٦٥) عفا بن محمد بن حدو (عاطف)
 (٦٦) أمزيان سيدي محمد بن احمد (فلاح)
 (٦٧) فجل ابراهيم بن الحاج لحسن (فلاح)
 (٦٨) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٦٩) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٠) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧١) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٢) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٣) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٤) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٥) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٦) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٧) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٨) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٧٩) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٠) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨١) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٢) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٣) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٤) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٥) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٦) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٧) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٨) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٨٩) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٠) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩١) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٢) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٣) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٤) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٥) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٦) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٧) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٨) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (٩٩) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)
 (١٠٠) فجل الحاج لحسن بن عمر (فلاح)

- (٦٩) هـ يل موخا بن محمد (فلاح)
 (٧٠) مومني عبد الرحمان (خيساط)
 (٧١) السرزواني ابراهيم
 (٧٢) اورمسو محمد بن عبد الهادي (عامل)
 (٧٣) قمر بن سالم (مدير مكتب القرض الفلاحي بخريبيكة)
 (٧٤) محمودي لحسن (خراز)
 (٧٥) أمخزون موخا والحاج ألبا (فلاح)
 (٧٦) أمخزون حمو (ضابط صف برتبة مساعد بالحاجيم)
 (٧٧) أمخزون بوعزة (ضابط صف بالقوات المساعدة)
 (٧٨) رقصون باسدي
 (٧٩) أورلي الحاج بن عبا (فلاح)
 (٨٠) قاسمي محمد بن لحسن
 (٨١) مهيل ادريس بن الحاج محمد اوحدو (معلم)
 (٨٢) حيا محمد بن زهد (رئيس مكتب للبريد)
 (٨٣) فقوح طلي (مخزنسي بفاس)
 (٨٤) امحراش الحسين بن القايد ادريس (ضابط صف برتبة مساعد بالحاجيم)
 (٨٥) بوضيغ محمد (معلم)
 (٨٦) كنادو مصطفى بن محمد (معلم)
 (٨٧) دارهاني ابراهيم بن محمد (بنسابة)
 (٨٨) الدويوب بلقاسم بن محمد (معلم)
 (٨٩) فيست محمد (موظف بالحالة المدنية)
 (٩٠) حمو محمد بن فوسو
 (٩١) لشلاش احمد بن محمد بن البشير (موظف مستعمل)
 (٩٢) زابدي ابراهيم بن محمد (بنسابة)
 (٩٣) مزوقي محمد (عامل بمقري)
 (٩٤) وزان حمسو (مخزنسي)
 (٩٥) وزان بن قاسم (مخزنسي)
 (٩٦) قيسر عباس (مخزنسي)
 (٩٧) هدي شان لمصر (فلاح)
 (٩٨) سعدة وحسن وخوسا (فلاح)
 (٩٩) علي وزايد والمكوتوني
 (١٠٠) عفتا سكو بن حمسو (فلاح)
 (١٠١) عبد الله بن محمد بن أحمد بن مخزوم (ضابط)
 (١٠٢) تفجيشت لحسن بن محمد بن لحسن (مقدم باسدي)
 (١٠٣) موخا وموح فاست ريمي (فلاح)
 (١٠٤) رحمان سعيد بن لحسن بن عبد المالك
 (١٠٥) بوشاكوك محمد بن عبد القادر
 (١٠٦) آيت زابيد لحسن (بنسابة)
 (١٠٧) آيت زابيد عمر (فقود)
 (١٠٨) سيدي باصواحد الفبا علي (فلاح)
 (١٠٩) فخر الدين محمد المدعو بوتمازوقت (فلاح)
 (١١٠) التركي عدي بن المدني بن لحسن (عامل)
 (١١١) داني عسوسكو (راعي)
 (١١٢) بركاني مبارك بن علي وعسو (فلاح)
 (١١٣) طاقا بسو وحسان وسنو (بنسابة)
 (١١٤) علي موخا وحسان وسنو (فلاح)
 (١١٥) موخا وموح وموحى والحمل (فلاح)
 (١١٦) علي وحمار وزدا (فلاح)
 (١١٧) عسو وحمار وعلي اجراي (فلاح)
 (١١٨) حدو وموحى وموح والحمل (فلاح)
 (١١٩) مسزوز احمد المدعو (خفافيسو)
 (١٢٠) كبيبي محمد بن ادريس (عاجير)
 (١٢١) بوشاما محمد (بنسابة)
 (١٢٢) صروش محمد بن محمد
 (١٢٣) عظمي ميلود (سناشيق)
 (١٢٤) مومني مصطفى (فلاح)
 (١٢٥) بوعبد الله واهم
 (١٢٦) النجمواني عبد الله بن عمر (مهاوم)
 (١٢٧) بوعبد الله عبد الخني (فلاح)
 (١٢٨) أمحمد ميلود (مهاوم)
 (١٢٩) عزام الوكيلي احمد (مهاوم)
 (١٣٠) عزام عبد الخني (فلاح)
 (١٣١) بوعبد الله ميعون (فلاح)
 (١٣٢) عزام احمد بن عبد الله (فلاح)
 (١٣٣) الدخيستي محمد (فلاح)
 (١٣٤) عزام موسى بن المحجوب (فلاح)
 (١٣٥) مومني ابراهيم بن محمد (فلاح)
 (١٣٦) عزام بن محمد بن عبد النبي (فلاح)
 (١٣٧) بوعبد الله موسى بن علي (فلاح)

- (١٣٨) بوعبد الله احمد بن العربي (فلاح)
 (١٣٩) محمد بن احمد بن المصطفى المدعو بوزغود محمد (فلاح)
 (١٤٠) محمد بن احمد بن مصطفى المدعو بوزغود (شطاب)
 (١٤١) بختي احمد بن عبد الله (بائع متجول)
 (١٤٢) بونمالة بومديون (فلاح)
 (١٤٣) بختي عبد الله بن الشريف (فلاح)
 (١٤٤) بختي لحسن بن عبد الله (فلاح)
 (١٤٥) عزاي عبد الكريم بن عبد الله (فلاح)
 (١٤٦) الجابري محمد بن بوجمعة (حمار)
 (١٤٧) ملاي علي بن البشير (فلاح)
 (١٤٨) الشهابي محمد بن عبد السلام (تاجر)
 (١٤٩) بوعبد الله محمد بن محمد (تاجر)
 (١٥٠) بوعبد الله محمد بن محمد (تاجر)
 (١٥١) عيشي محمد بن عمرو (بائع متجول)
 (١٥٢) ملاي واحمد (زار)
 (١٥٣) الشهابي محمد (بائع الاخذية)
 (١٥٤) عزام بلخشير بن احمد
 (١٥٥) محمد التميماني (مهندس)
 (١٥٦) عزام قمر
 (١٥٧) الجابري محمد بن محمد بن بوجمعة

رابعا طيف مراكش (٣٣) مضافا =

- (١) بوجمعة عثمان (٢) عبد الحبار حسون (٣) عبد الله حوزني (٤) عباس فوراق
 (٥) المنظم (٦) الحسين التوجي (٧) بولفقت حسان (٨) محفوظ حسن بن احمد
 (٩) كرام عبد الخالق بن ابريك (١٠) الشايب عباس (١١) ركيذ احمد (١٢) غنان عبد الصادق
 (١٣) اللبرسي (١٤) جوهي نور الدين (١٥) الراعي بوجمعة (١٦) بو حسني محمد (١٧) ابن
 راجب (١٨) مليكة البلفي (١٩) آيت ابراهيم لحسن برحيم (٢٠) بوهو الحسين (٢١) الصربي
 الحسين بونقطة (٢٢) آيت غنو المحبوب (٢٣) الدقاق عبد الفني (٢٤) بوشريط (٢٥) الشهابي
 الخياري (٢٦) الحلبي البلفي مصطفى (٢٧) كرام الحسن (٢٨) الشابي حسن (٢٩) محمد يس
 (٣٠) محفوظ ابراهيم (٣١) الطياني الزاي (٣٢) ابن يدار لحسن

ثانيًا = ملوف السدار البيضا
=====

- | | |
|--|--|
| (٢٥) نوري علي - فنان / رسام | (١) ابولفة محمد موسى - طالب فلسطيني |
| (٢٦) توفقي بلعيد - تلميذ (٢٠ سنة) | (٢) امين الجيلالي - فلاح |
| (٢٧) المنصوري عبد الله - مهندس | (٣) اسيدون سيمون - طالب - استاذ |
| (٢٨) أمين عبد الحميد - مهندس | (٤) اوباري محمد - طالب |
| (٢٩) الموساوي محمد - أستاذ | (٥) البردوني محمد - موظف |
| (٣٠) بن المجاهد - مهندس - أستاذ | (٦) الدرقاوي عبد اللطيف - أستاذ |
| (٣١) سليم رضوان - أستاذ | (٧) الزرورة حميد - عامل |
| (٣٢) الصقلي حميد | (٨) الدرقاوي محمد سيدنا - طالب |
| (٣٣) الاريسي حسي | (٩) الطالب فاطمة (زوجة الطرفاوي) طالبة |
| (٣٤) بن زيان محمد | (١٠) فتحي محمد - فلاح |
| (٣٥) زكريا حسي | (١١) الفاكهاني عبد الفتاح - أستاذ |
| (٣٦) هلال عبد الرزاق | (١٢) حرزني احمد - طالب |
| (٣٧) لمروسي اسماعيل | (١٣) محي محمد بن الطاهر - صانع تقليدي |
| (٣٨) الحسين محمد | (١٤) ناظم عبد الجليل - أستاذ |
| (٣٩) فارس مصطفى | (١٥) الرحموني محمد - أستاذ |
| (٤٠) حمداي احمد | (١٦) أنيس بلال فريج - مهندس |
| (٤١) قاسمي عبد القادر | (١٧) بالاخضر جمال - صيدلي بيولوجي |
| (٤٢) الزعري بنصاصر | (١٨) بوعبيد مدوح - تلميذ (١٦ سنة) |
| (٤٣) عبد العزيز المنهمي | (١٩) بوعبيدي محمد - تلميذ فلسطيني |
| رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب | (٢٠) شحمة محمد - فنان / رسام |
| (٤٤) عبد العزيز لودي - عضو اللجنة | (٢١) درج عبد الجليل - طالب |
| التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب | (٢٢) الخليلي محمد - مهندس |
| (٤٥) عبد الواحد بلخير - عضو اللجنة التنفيذية | (٢٣) خالي مصطفى - تلميذ (١٨ سنة) |
| للاتحاد الوطني لطلبة المغرب | (٢٤) اللصبي عبد اللطيف - أستاذ |
| (السى آخر القاءة) | مدير مجلة "أنفاس" |

ثالثا / أما المناضلون المعتقلون بالسجن المدني بالبيضاء وعددهم (٣٦) فنشر فيما يلي الاسماء التي تتوفر عليها في انتظار التوصل بمجموع اللائحة =

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| (١) عبد الصمد بلخير (استاذ) | (٤) السهمي محمد (أستاذ) |
| (٢) البريبي مصطفى (أستاذ) | (٥) الحمري محمد أبازيت (معلم) |
| (٣) الناصري عمر (أستاذ) | (٦) التيجارتي محمد (أستاذ) |
| (٧) الحجامي عبد الحفيظ | (٨) أسست |